

Distr.: General
16 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الاستثنائية الرابعة والثلاثون
12 أيار/مايو 2022

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 12 أيار/مايو 2022

دأ-1/34- حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده،

وإذ يشير إلى الالتزامات الواقعة على عاتق الدول كافة بموجب المادة 2 من الميثاق بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وبتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة بذل قصارى الجهود لتسوية أي نزاعات أو منازعات بين الدول بالوسائل السلمية حصراً، وتجنب أي أعمال عسكرية أو أعمال عدائية، لا يمكن إلا أن تزيد من صعوبة حل تلك النزاعات والمنازعات،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة دإط-1/11 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022 بشأن العدوان على أوكرانيا، ودإط-2/11 المؤرخ 24 آذار/مارس 2022 بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، وقرار مجلس حقوق الإنسان 1/49 المؤرخ 4 آذار/مارس 2022 بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي،

وإذ يشير أيضاً إلى التزامات جميع أطراف النزاع بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وقانون اللاجئين، حسب الانطباق،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدها داخل حدودها المعترف بها دولياً، وإذ يكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى أن يوقف الاتحاد الروسي فوراً عدوانه على أوكرانيا ويسحب قواته،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء العدد المفزع من الإصابات في صفوف المدنيين جراء العدوان على أوكرانيا، وإذ يدين بشدة الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، بما فيها الهجمات على المناطق السكنية والمدارس ورياض الأطفال والمرافق الطبية، والهجمات التي تنفذ باستخدام الذخائر العنقودية والغازات الجوية والمدفعية، وكذا استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،



وحالات الإعدام التعسفي وخارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء القسري، والعنف الجنسي والجنساني، والنقل والتشريد القسريين للسكان، والانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في حق الأطفال،

وإن يحيط علماً بالبيانات ذات الصلة التي أدلى بها مؤخراً الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ولا سيما البيان الذي أدلت به المفوضة السامية في 22 نيسان/أبريل 2022 والذي أشارت فيه إلى "تفاصيل مرعبة عن الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين" في أوكرانيا، وإن يحيط علماً أيضاً بتقرير بعثة الخبراء المنشأة في إطار آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2022،

وإن يرحب بالتعيين السريع لأعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا المنشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/49، والعمل الهام الذي تقوم به المفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الرصد التابعة لها في أوكرانيا للإسهام في إجراء تقييم موضوعي لحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا،

وإن يدين بشدة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ذكرتها التقارير، ووثقتها المفوضة السامية، والتي ارتكبت في مناطق كييف وتشيرنيهيف وخاركيف وسومي الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة الروسية في أواخر شباط/فبراير وفي آذار/مارس 2022، بما في ذلك العدد الكبير الذي ذكرته التقارير لحالات الإعدام بإجراءات موجزة طالت الرجال والنساء والأطفال، والعنف الجنسي والجنساني، واستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وغير ذلك من الانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم ذات صلة،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية الخطيرة في مدينة ماريوبول، والتدمير شبه الكامل لهياكلها الأساسية السكنية والمدنية بسبب القصف الروسي بالقنابل والقذائف، والتقارير التي تتحدث عن عشرات آلاف الضحايا المدنيين ومقابر جماعية بالقرب من المدينة، ومحدودية التقدم في تأمين عمليات الإجلاء بأمان ومن دون عوائق إلى مناطق آمنة خاضعة لسيطرة حكومة أوكرانيا،

وإن يكرر تأكيد الحاجة إلى إجراء تحقيقات وطنية ودولية فورية ومستقلة ونزيهة في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ذات الصلة بغية محاسبة المسؤولين عنها، بما في ذلك الانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي، وإن يشجع على التنسيق الكفء والفعال بين جميع الأطراف المعنية المشاركة في جمع الأدلة وتوحيدها وتحليلها،

وإن يشدد على أن معلومات مضللة تنشرها الدول والجهات الفاعلة التي ترعاها الدول يمكن أن تصاحب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ويمكن أن يكون لها أثر سلبي بعيد المدى على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما في أوقات الطوارئ والأزمات والنزاعات المسلحة،

وإن يعرب عن قلقه إزاء الأثر الخاص للنزاع على النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بمن فيهم ذوو الإعاقة وكبار السن، المعرضين أيضاً لخطر العنف الجنسي والجنساني وللاتجار بالبشر،

وإن يعرب عن قلقه أيضاً إزاء الاحتياجات الإنسانية لجميع الفارين من الأعمال العدائية العسكرية أو المشردين بسببها، الذين تتبغى حمايتهم من دون تمييز، بما في ذلك التمييز القائم على أساس الهوية العرقية والقومية والإثنية،

وإن يعرب عن قلقه كذلك من أثر النزاع على الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، في وقت يواجه فيه ملايين الأشخاص المجاعة أو انعدام الأمن الغذائي في عدة مناطق

من العالم، ولا سيما في ضوء العقوبات التي تعترض صادرات أوكرانيا الزراعية نتيجة لحصار موانئها البحرية وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية ذات الصلة، وكذا ما ذكر من سرقة الحبوب من أراضي أوكرانيا الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة الروسية في منطقتي خيرسون وزابورجيا،

1- يكرر تأكيد مطالبته بالوقف الفوري للأعمال العدائية العسكرية ضد أوكرانيا ومطالبته لجميع أطراف النزاع أن تحترم المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الإحجام عن أي هجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، والإحجام عن أي انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في أوكرانيا؛

2- يشدد على ضرورة إحجام الدول عن رعاية التضليل الإعلامي، أو الدعاية للحرب، أو الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، فيما يتصل بالعدوان على أوكرانيا؛

3- يحث الاتحاد الروسي على أن يتيح لممثلي وموظفي المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان والمؤسسات الإنسانية الدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، إمكانية الوصول من دون عوائق وفي الوقت المناسب وبصورة فورية وغير مقيدة وأمنة إلى الأشخاص الذين نقلوا من المناطق المتأثرة بالنزاع في أوكرانيا والمحتجزين على أراضي الاتحاد الروسي أو المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي أو يحتلها، وأن يتقاسم قائمة شاملة بهؤلاء الأشخاص المنقولين وأماكن وجودهم مع الأطراف المعنية؛

4- يطلب إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا إجراء تحقيق، بما يتسق مع ولايتها والمعايير الدولية، وبتنسيق مع الآليات الوطنية والدولية الأخرى، لتناول الأحداث التي وقعت في مناطق كييف وتشيرنوبل وخاركيف وسومي في أواخر شباط/فبراير وفي آذار/مارس 2022، بما في ذلك بعدها الجنساني، بغية محاسبة المسؤولين عنها، ويطلب أيضاً إلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان إحاطة إعلامية عن التقدم الذي يحرزه ذلك التحقيق كجزء من التحديث الشفوي الذي تقدمه إلى المجلس في دورته الحادية والخمسين، وأن تدرج ما تتوصل إليه من نتائج بعد إتمام التحقيق في تقريرها إلى المجلس في دورته الثانية والخمسين؛

5- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخمسين في إطار البند 2 تحديثاً شفويّاً عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية الخطيرة في ماريوبول، بما في ذلك تقييم لطبيعة وأسباب انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة هناك، على أن يعقبه حوار تفاعلي؛

6- يشجع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية ذات الصلة، كل في إطار ولايته، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي، ويحث جميع الأطراف المعنية على التعاون مع هؤلاء المكلفين بولايات؛

7- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة الثانية

12 أيار/مايو 2022

إعتمد بتصويت مسجل بأغلبية 33 صوتاً مقابل صوتين، وامتناع 12 عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

المؤيدون:

الأرجنتين، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بنن، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الصومال، غابون،

غامبيا، فرنسا، فنلندا، قطر، كوت ديفوار، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ماليزيا، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، نيبال، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

إريتريا، الصين

الممتنعون:

أرمينيا، أوزبكستان، باكستان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، السنغال، السودان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كازاخستان، الكامبيون، كوبا، ناميبيا، الهند.